بسمِ الله الرّحْمنِ الرَّحيــم

فاتِحَةُ الأسْمار.

الحمدُ لله الذي هَدانا إلى أقْوَمِ سَبيل، وصلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ خَيْرِ مُرْشِدٍ ودَليل، وعَلى آلِهِ وصَحابَتِهِ الذينَ شَمِلَهُم رِضْوانُ اللهِ تعالى كماً فِي مُحْكَمِ التنْزِيل.

أما بعْدُ:

فَفي هذه المُسامَراتِ طُرَفٌ ونَوادِر؛ وأَخْبارٌ وعِبَر؛ وفِقْهٌ وسِياسَةٌ؛ وتَجْرِبَةٌ وحِكْمَةٌ، يَسْتَذْكِرُ العالِمُ بِما انْطَوَتْ عليْهِ مَعانِيها مِن الأسْرار، ويَقِفُ المُتَعَلِّمُ على ما يَأْخُذُ بِيَدِهِ في مَدارِجِ الاعْتِبار.

قَصَدْتُ فِي وَضْعِها مُخاطَبَةَ العامَّةِ مِنَ المُسْلِمينَ ابْتِداءً؛ وطَبَقَةَ (المُثَقَّفِينَ) مِنْهُمْ خُصُوصاً، وجَعَلْتُها عَلى الطرِيقَةِ التي يُوحِي بِها اسْمُها؛ فِهيَ مَجالِسُ عَديدَةٌ؛ كلُّ مَجْلِسٍ مِنْها يَصْلُحُ (سَمَرَ ليلَةٍ!)؛ وسلَكْتُ فِيها مَسْلَكَ التَرْغِيبِ والتشْوِيق!؛ فَلا يَشْرَعُ القارئُ فِي جُمْلَةٍ مِنْها حَتَّى تَدْعُوَهُ إلَى التي تَلِيها، فإذا بِهِ فِي رَوْضٍ أَرِيضٍ؛ بَيْنَ نَثْرٍ وقَرِيضٍ!؛ فَلَيْسَ يَنْقَلِبُ عنْها إلاَّ وَقَدْ اتَّسعَ صَدْرُهُ وانْشَرَح؛ وَامْتَدَّ بِساطُ الأَمَلِ بَيْنَ يَدَيْهِ وانْفَسَح؛ وكانَ عَلى ثِقَةٍ – إن شاءَ الله - مِنْ أنّ دِينَ الإسْلامِ لا يَزالُ السبِيلَ الأَوْحَدَ لِخَلاصِ المُسْلِمِ بلِ الإنْسانِ والبَشَرِيَّةِ كُلِّها مِنْ دَرَكاتِ الشقاءِ التي أَوْدَتْ بِها إلى ما نَراه!؟.

إنَّ مِنَ الأُمُورِ التي يَنْبَغِي أنْ يُولِيَها العُلَماءُ والدُعاةُ المُصْلِحُونَ العِنايَةَ البالِغَةَ تَقْرِيبَ مَفاهِيمِ الإسْلامِ لأمَمٍ لا يُحْصِيها غَيْرُ خالِقِها مِنَ المُتَعَلِّمِينَ المُسْلِمِينَ؛ و مَن اصْطَلَحَ الناسُ فِي عَصْرِنا عَلى تَسْمِيَتِهِم بالمُثَقَّفين!، لِما لِهؤلاءِ مِن المَكانَةِ بَيْنَ الناس؛ ولأَنَّ تأثِيرَهم على العامَّةِ بِالمَحَلِّ الذي لا يَخْفَى؛ حَيْثُ يَنْتَظِمُ صَلاحُ الواحِدِ مِنْهمْ صَلاحَ كَثِيرٍ مِنَ الخَلْقِ؛ واللهُ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ إلى صِراطٍ مُسْتَقِيم.

والعِلَّةُ الكُبْرَى هُنا أنَّ الفِصامَ بَيْنَ الدينِ والحَياة الذي تَسَربَ إلى المُسْلمينَ وطالَ عَلَيْهِمْ أَمَدُهُ قَدْ خَلَقَ فِي نُفُوسِ القَوْمِ وأذْهانِهم صُورَةً ناقِصَةً مُشَوّهَةً عَنْ دَعْوَةِ الإسْلام؛ زادَها قَتاماً مَكْرُ عَدُوِّنا وما يَصْنَعُهُ مِنَ الكَيْدِ مِنْ جِهَةٍ!، وَعَجْزُ كَثِيرٍ مِنْ خِطاباتِ الدعاةِ والمُصْلِحينَ عَنْ إيقافِ الناسِ عَلَى حَقائقِ الأمُورِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى!.

ثُمّ لَمْ تَلْبَثْ المَعْرَكَةُ بينَ الحقّ والضلالِ أن احْتَدَمَتْ؛ وعَادَتْ الحَرْبُ سِجالا، ولَزِمَ كُلٌّ فَرِيقٍ عُدْوَتَهُ، وكُلُّهم قَدْ ناءَ بِما حَمّلَ بِه نَفْسَه، يَبْذُلُ في نَصْرِ ما انْتَصَبَ لَهُ جُهْدَهُ فِي يَوْمٍ عَصِيبٍ، ويَسْتَفْرِغُ الوُسْعَ في كَسْبِ الأنْصارِ والأعْوان!؛ {**سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا**}.

ولَقَدْ كانَ مِنْ لازِمِ الإعْدادِ الذي أَمَرَ اللهُ بِهِ أنْ يُخاطَبَ الناسُ بِما يَعْرِفُونَ وما يَعْقِلُونَ؛ إذْ لِكُلِّ زَمانٍ لِسانٌ يَخْتَصُ بِه؛ كما كانَ لِكُلِّ قَوْمٍ لِسانٌ يَخْتَصُّ بِهِم، وذلكَ أدْعَى مَعَ حُسْنِ النيَّةِ إلى قُبُولِ دَعْوَةِ الحقِّ وانْشراحِ الصدُورِ بِها.

وثَمَّةَ فارِقٌ واضِحٌ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ مُخاطَبَةِ المَدَنِيِّينَ أبْناءِ المُجْتَمَعاتِ المَدَنِيَّةِ؛ وبَيْنَ الذينَ لَمْ تَخالِطْهُمْ طَراوَةُ الحَضارَةِ ولَمْ يَلْبِسُوا عُقُولَهَمْ

....

بِمَفاهِيمِها؛ ويَصْبُغُوا أَنْفُسَهم بأَلْوانِها!!، فإذا كانَ هؤلاءِ أرْضاً بِكْراً لَمْ تُزْرَعْ مِنْ قَبْلُ؛ فإنَّ الأوَّلِينَ قَدْ طُرِّقَتْ فِي أرْضِهِم الطُّرُقُ (طرّقَ طَريقاً : إذا سهّلَه حتى طرَقه النّاسُ بسَيْرِهم)، وشُقَّتِ السُّبُلُ؛ حتّى اختلَطَ الغَادِي بالرائحِ؛ والسانِحُ بالبارِحِ، وتَبَلْبَلَتْ فِيهِمُ الأَفْكارُ؛ واخْتَلَطَ عِنْدَهُمْ سَوادُ الليْلِ بِبَياضِ النهارِ!.

وقَدْ أَوْجَبَ ما نَحْنُ فِيهِ مِنْ تَقارُبِ الزّمانِ والمَكانِ واتِّساعِ دَوائِرِ العُلُومِ وتَشابُكِها فِي كَثيرٍ مِنَ المَواطِنِ أَنْ يُسَخِّرَ العُلَماءُ المُصْلِحُونَ هَذا كُلَّهُ لِمَصْلَحَةِ دَعْوَةِ الإسْلام، لأنَّ فِي ذلكَ بُرْهاناً عَمَلِيّاً علَى أنَّ الإسْلامَ ودَعْوَةَ الإسلامِ لَيْسَت اجْتِراراً للماضِي العَرِيقِ فَحَسْبُ!؛ ولا تَذكاراً لِعُهُودٍ خَلَتْ تَبْعَثُ عَلَى الفَخْرِ والاعْتِزازِ تارَةً؛ وعَلَى الحَسْرَةِ وعَضِّ أطْرافِ البَنانِ على ما صِرْنا إلَيهِ أُخْرَى؛ دُونَ أنْ يَكُونَ مِنْ وَراءِ ذلكَ خُطَّةٌ تَهْدِفُ إلى ارْتِقاءِ الأُمَّةِ سَنامَ عِزَّتِها بَعْدَ أنْ تَخَلَّى كثيرُونَ عَنْهُ دَهْراً طَويلا!!.

وما لَمْ نَسْتَدْرِكْ ذلك؛ وما بَقِيَ حَديثُنا تَكْراراً لِما هُوَ عَلَيْه؛ **يَعْتَمِدُ** رُوحَ الحَماسَةِ وحْدَها؛ **ويَقْصِدُ** إلى تَقْريرِ ما استَقَرَّ فِي النفُوسِ ورَسَخَ في الأفْهامِ والانْتِصارِ لهُ عَلى طَريقَةِ المُقَلِّدَةِ المُتَعَصِّبَةِ مِنْ أتْباعِ المذاهِبِ، **ويَهْتَمُّ** بالكَثْرَةِ وَرَوْنَقِ العِبارَةِ **خَلِيّاً** عَنِ التقْعِيدِ والتأْصِيلِ؛ **مُجَافِياً** لِدقَّةِ النَّظَرِ وعُمْقِ البحثِ؛ **بَعِيداً** عَنِ الغَوْصِ فِي مُشْكِلاتِ الحَياةِ المُعاصِرَةِ وعِلَلِها؛ **مُجَانِباً** العِنَايَةَ بالكلِّيَّاتِ التي يَنْتَظِمُ صلاحُهَا صَلاحَ كَثِيرٍ مِن الجُزْئِيَّاتِ التِي تَنْدَرِجُ تَحْتَها... **أَقُولُ: مَا لَمْ نَسْتدْرِكْ ذلكَ بَقِينا مُتَخَلِّفِينَ فِي المَيْدانِ؛ وبادَرَ عَدُوُّنا قَصْبَ السَّبْقِ علَى فَتْرَةٍ مِنَّا؛ فاسْتَحْوَذَ عَلَى القُلُوبِ والنُّفُوسِ؛ وتَمكَّنَ مِنَ الأفْكارِ والعقُولِ؛ وكُنَّا نَحْنُ في مَعْزِلٍ عَن وَاحِدٍ مِنْ أَهَمِّ أسْبابِ القُوَّةِ والتمْكِينِ!.**

ومِنْ قولِ اللهِ تعالى:{وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ} يُنْتَزَعُ المَعْنَى الذي أَشَرْنا إليْهِ مِنْ أنّهُ يَتَناوَلُ لِسانَ الحالِ ولِسانَ الزمانِ كما يَتَناوَلُ لسانَ اللغَةِ علَى حدٍّ سواء، وإلى هذا تُشيرُ عِباراتُ المُفَسرينَ بِنَحْوِ قَولِ شهابِ الدينِ الأَلُوسيِّ رَحِمَهُ الله: أي بِكَلامٍ يُناسبُ حالَهم واسْتِعدادَهمْ وقَدْرَ عقُولِهِمْ؛ وإلاَّ لم يَفْهَمُوا فلا يَحْصُلُ البيانُ.

بَلْ جَوّزَ الرازيُّ أنْ يَكُونَ المُرادُ أَهْلَ بَلَدِهِ لا أَهْلَ دَعْوَتِه. يعْنِي أنَّ لكُلِّ بلْدَةٍ لِساناً يُخاطَبُونَ به؛ بِحَسْبِ طَبائِعِهِمْ وعاداتِهِمْ وتقالِيدِهِمْ.

وقالَ البِقَاعِيُّ: وكانَ صلّى الله علَيْهِ وسلَّمَ يُخاطِبُ كُلَّ طائِفَةٍ مِنْ طَوائفِ العَرَبِ بِلِسانِها ويُكَلِّمُها بِما تَفْهَمُ، وتَأَمَّلْ كَم بينَ كتابِهِ صلّى الله عَلَيْهِ وسلَّمَ لأنَسٍ في الصدَقَةِ وكتابِهِ إلى وائِلِ بن حُجْرٍ مَعَ اتِّحادِ الغَرَضِ!، وللكِتابَيْنِ نَظَائِرُ يُوقَفُ عَلَيْها في مَظانِّها؛ وكُلُّ ذلكَ لِتَقُومَ الحجَّةُ على الجَميعِ. انتَهى.

ثُمَّ انْظُرْ في مُحاجَّةِ القُرْآن للنصارَى واليَهُودِ؛ **أوَّلاً**، وفِي قَوْلِ النبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ لِزَيدِ بنِ ثابِتٍ: {تعلّمْ كتابَ اليهود ، فإني لا آمَنُهُمْ على كِتابِنا}؛ **ثانِياً، وَ فِي** قَوْلِ مَنْ جَوَّزَ الاشْتِغالَ بِعُلُومِ المَنْطِقِ وعِلْمِ الكَلامِ لِكامِلِ القَرِيحَةِ مِنَ العُلَماءِ لِيَسْتَعينَ بهِ عَلَى مُجادَلَةِ الخُصُومِ

المُشْتَغِلِينَ بِهِ؛ **ثالِثاً، وفِي** نَحْوِ قَوْلِ ابْنِ عَبْدُونَ في رِسالَةِ القَضاءِ والحِسْبَةِ: يَجِبُ على القاضِي أن يَجْعَلَ فِي كُلِّ صَنْعَةٍ رَجُلاً مِن أهلِها فَقِيهاً عالِماً خَيِّراً يُصْلِحُ بَيْنَ الناسِ إذا وَقَعَ الخلافُ في شَيئٍ مِن أُمُورِهِم؛ **رَابِعاً، فَتَأَمَّلْ هذا وأَمثالَهُ يَلُحْ لَكَ دَليلٌ آخَرُ لِما قَرَّرْناهُ وبَيَّنّاه.**

أما الذي رَأَيْتُهُ رَأْيَ العَيْنِ وَعَهِدْتُهُ بالتَّجْرِبَةِ العَمَلِيَّةِ فَهُوَ أنَّ هناكَ فَجْوَةً واسِعَةً بَيْنَ ما نَرَاهُ مِنْ حَالِ (خِطابِ الدَّعْوَةِ) وبَيْنَ ما يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْه!؛ حتَّى إنَّ كثيرينَ مِنْ حَمَلَةِ العِلْمِ والهُدَى قَدْ حُرِمُوا نِعْمَةَ إيصالِ الخَيْرِ إلى الناسِ لأَجْلِ ما ارْتَضَوْا لأنْفُسِهِمْ من الوُقُوفِ عِنْدَ تلْكَ الفَجْوَةِ لا يَتَجَاوَزُونَها!!؛ حتّى أَصْبَحَ تَكْثِيرُ العَدَاواتِ والخُصُومِ نَهْجاً رَائِداً وسَبيلاً مُتَّبَعاً!؛ بل ومِيزاناً يُعْتَبَرُ بِهِ صِدْقُ الداعِيَةِ وإِخْلاصُهُ لِدَعْوَتِهِ؛ ولَوْ تجَرَّدَ عَن مُراعاةِ أُصُولِ المَصالِحِ والمَفاسِدِ واعْتِبارِ مقاصِدِ الشرْعِ!!، ولِله الأَمْرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بعد.

وتِلْكَ خطَّةٌ لا تُبْنَى بِها أُمَّةٌ؛ ولا يُرْتَجَى مَعَها (مِنْ جِهَةِ الأَسْبابِ) النصْرُ، إذ فِقْهُ (إبلاغِ الدعْوَةِ) مِنَ الكُلِّيَّاتِ التي يَصْلُحُ بِصَلاحِها كَثِيرٌ مِن الجُزْئِيَّاتِ؛ وذلكَ راجِعٌ إلى قَاعِدَةِ السياسَةِ الشرْعِيَّةِ التي يَنْتَظِمُ بِها أَمْرُ التمكِينِ لِسُلْطانِ الإسْلام.

ولولا أنْ تَطُولَ فُصولُ هذهِ المُقَدِّمَةِ لأَتَيْتُ عَلَى كَثِيرٍ مما يُحتاجُ إليهِ مِنْ فِقْهِ هذا الباب؛ غَيرَ أنني رَأَيْتُ إفْرادَهُ بِإحدَى المُسامَراتِ أَوْلَى؛ فلْيَكُنْ مُحَلُّهُ إن شاءَ اللهُ هناك.

ولا يُشْكِلَنّ عليْكَ ما ذَكَرْناهُ لَكَ مَعَ ما أَمَرَ بِهِ الشرْعُ مِن البَيانِ وما حَرَّمَ مِنَ الكِتْمان، فَلا تَعارُضَ بَيْنَهُما إلاَّ حَيْثُ قَصُرَ النَّظَرُ وكانَ المُتَصَدِّرُ للدَّعْوَةِ خِلْواً عن الفِقْهِ صِفْرَ اليَدَيْنِ مِنْه؛ يَصْدُقُ عَلَيْهِ المَثَلُ الهِنْدِيُّ: كَمَنْ يَنْظُرُ إلى الدُّنْيا مِن قاعِ البِئرِ!!، وما أَحْسَنَ ما قالَتْ بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِي: **إن العِلْمَ نافِذَةٌ عَلَى الحَياة؛ وعَلَى قَدْرِ اتِّساعِ النافِذةِ يَكُونُ فَهْمُ المَرْءِ لِما حَوْلَهُ وإِدْراكُهُ لِما يَجِبُ عَلَيْهِ فِي دُنْياه!؛** ولَعَمْرُ اللهِ إِنَّها لَكَلِمَةٌ تَلُوحُ عَلَيْها آثارُ التوْفِيقِ وتَجْمَعُ فِي أَطْوائِها كَثِيراً مما نَحْتاجُ إِلَيْه.

نَحْنُ أمامَ مُعْضِلاتٍ كَبِيرَةٍ تَحْتاجُ مِنَ الكَفاءاتِ والعُقُولِ والهِمَمِ ما يُوازِيها، تَبْدأُ بِسَبْرِ أَغْوارِ العِلَلِ وتَمْحِيصِ الأسْبابِ العَقِيدِيَّةِ والسِّياسِيَّةِ والاجْتِماعِيَّةِ التي أَدَّتْ بِنا إلى الحالِ الذي نَحْياهُ!، وتُثَنِّي بالوُقُوفِ عَلَى مَجامِعِ الأَدْواءِ ومَكامِنِها وتَسْلِيطِ المُعالَجَةِ عَلَيْها، ثُمَّ تضطلِعُ بِمُهِمَّةِ وَضْعِ خُطَّةٍ تَلُمُّ بها الشعَثَ وتَجْمَعُ ما تَبَعْثَرَ منْ الجُهودِ وتُعِيدُ بها الأُمَّةَ إلى سابِقِ عَهْدِها، وتَعْطِفُ علَى ما يُرَادُ بأُصُولِ الإسلامِ مِنَ الكَيْدِ وما يُثارُ حَوْلَها مِنَ الشبُهاتِ التي تَرْتَدي ثِيابَ العِلْمِ وتَسْتَنِدُ إلى البراهِينِ العِلْمِيَّةِ والعَقْلِيَّةِ فِي زَعْمِ أَصْحابِها؛ فتواجِهُ هذه الحَمَلاتِ بِمِثْلِها!.

ثُمَّ نَحْنُ أَمامَ هذه المُعْضِلاتِ والتَّعامُلِ مَعَها مِن نَاحِيَتَيْنِ:

ناحِيَةِ عَدُوٍّ يَتَرَبَّصُ؛ ويَتَعَمَّدُ اخْتِلاقَ الشُّبُهاتِ والعَقَابِيلِ؛ ولَنْ يَكُفَّ عَنْ ذلكَ إلى أنْ يَرِثَ اللهُ الأرْضَ ومَنْ عَلَيها!.

وناحِيَةِ مُسْلِمٍ غَافِلٍ أَوْ مُتَعالِمٍ أو جَاهل!؛ وما شَرُّ الثلاثَةِ بالخَفِيِّ!!.

وفِي كُلِّ خَطْوَةٍ منَ الخُطُوَاتِ يَتَعَيَّنُ عَلَيْنا رِعايَةُ هذا كُلِّه؛ عَلَى الوَجْهِ الذي يَتَحَقَّقُ بِهِ المَقْصُودُ بِأَيْسَرِ التكالِيفِ، **فلا الحُلُولُ** التِي تَتَعَلَّقُ بالمقْصُودِ وتَنْقَطِعُ عَنِ النظَرِ إلَى التّكالِيفِ مَهْما عَظُمَتْ ورُبَّما كانَ

الشارِعُ لَمْ يَأْمُرْ بِها أَصْلاً لِخُرُوجِها عَنِ المَقْدُور فَتَعُودَ عَلَى المُكَلَّفِ بالعَجْزِ حَتَّى يَنْقَطِعَ دُونَ المَطْلُوبِ!، **ولا الحُلُولُ** التِي تَتَجَرَّدُ عَنِ البَحْثِ فِي أَصْلِ العِلَّةِ وتُهْمِلُ مَبْعَثَ الداءِ حَتّى تَرُمَّ الجِراحَ عَلَى الفَسادِ!؛ أَوْ تَكُونَ ضَرْباً مِن الخَيالاتِ والأَوْهامِ التي لا حَقِيقَةَ لَها!!

وَقَدْ كَتَبْتُ (فاتِحَةَ الأسمارِ) هذهِ بَعْدَ مَلاحِمِ غَزّةَ الأخِيرَةِ؛ والتي قُتِلَ فِيها مَنْ قُتِلَ مِنَ المُسْلِمينَ رَحِمَهمُ الله وتَقَبَّلَهُمْ أجْمَعِين، وبَعْدَ أنْ كَتَبْتُ المُسامَرَةَ السادِسَةَ الخاصَّةَ بِها وهِيَ (رِسالَةُ غَزَّةَ)؛ ورأَيْتُ ما رَآهُ الناسُ ويَرَوْنَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنْ مَثِيلاتِها خِلالَ أعْوامٍ مُتَطاوِلَةٍ؛ لا مِنْ بَاعَةِ الدينِ بالهَوَى!، بَلْ مِنْ جُمُوعِ العُلَماءِ وأكابِرِ الناسِ وأَهْلِ الحَلِّ والعَقْدِ في كُلِّ بلَدٍ ومِصْرٍ!؛ مِمَّنْ لا يَزالُ يَبْحَثُ! لِمُعْضِلَةِ غَزَّةَ ولِبَلْوَى فِلَسْطِينَ عَنْ الحلِّ فِي كلِّ شِعْبٍ وَوادٍ؛ ويأَبى أنْ يَسْلُكُ الجادَّةَ التي يَعْلَمُ هُوَ وغَيْرُهُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ لا مَناصَ مِنْ رُكُوبِها؛ وإِنْ أشارَ إِلَيْها فَعَلَى اسْتِحْياءٍ ولا يَكادُ يُبِينُ!، وكَأَنَّ (ولْ دُيورانْتْ) مؤلِّفَ (قِصَّةِ الحَضارَةِ) أحْظى مِنْهُ بِفَهْمِ رُوحِ الإسلامِ حينَ قال: **وليْسَ في التاريخِ دِينٌ غيرَ دينِ الإسلامِ يَدْعُو أتْباعَهُ على الدوامِ إلى أنْ يَكُونوا أقوياءَ!؛ ولمْ يفلِحْ في هذه الدعْوَةِ دينٌ آخَرُ بِقَدْرِ ما أفْلَحَ فيها الإسلامُ!!.** انتهى.

أو كأَنَّ الشاعِرَ النصرانِيَّ عَلِمَ ما لَمْ يعْلَمْهُ!! أولئكَ حينَ قال:

أَمُحَمَّدٌ والمَجْدُ بعْضُ صِفاتِــهِ   مَجّدْتَ في تَعْليمِكَ الآدابــا

بُعِثَ **الجِهادُ** لَدُنْ بُعِثْتَ وجُرِّدَتْ   أسيافُ صَحْبِكَ تَفْتَحُ البُلْدانـا!

ورَفَعْتَ ذِكْرَ اللهِ فِي أُمِّيَّـــةٍ   وثَنِيَّـةٍ ونَفَحْتَهَـا الإيمانَــا

مَرْحَى لأُمِّيٍّ يُعَلِّـمُ سِفْـرُهُ   نُبَغاءَ يَعْرُبَ حِكْمَةً وبَيانَــا

إِنِّي مَسِيحِيٌّ أَحِبُّ مُحَمّــداً   وأَراهُ فِي فَلَكِ العُلا عُنْوانــا!.

ولما وَقَعَتْ حادِثَةُ الرُّسُومِ المُسِيئَةِ الشَّهِيرَةِ مِنْ نَحْوِ عامَيْنِ تَكَلَّمَ المُتَكَلِّمُونَ حتَّى بُحَّتِ الحَناجِرُ!؛ وكَتَبَ الكاتُبُونَ حَتى تَمَزَّقَتِ الأوْراقُ والدفاتِرُ!؛ ورأَيْتُ بَعْدَها بَياناتٍ عَلَّقَ عَلَيْها عَشراتٌ مِن العَلُماء، **قدّمَ أَحَدُها أكثَرَ مِنْ سِتينَ حَلاً لِهذهِ المُعْضِلَةِ الجديدة!؛ لكنّهُ لَمْ يُشرِ البَتَّةَ لا مِنْ قَرِيبٍ ولا مِنْ بَعِيدٍ لنَحْوِ قَوْلِهِ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلم: مَنْ لِي بِكَعْبِ بنِ الأشرفِ فقدْ آذي اللهَ ورَسُولَه!**، فَما كانَ جَوابَ القَوْمِ إلا أنْ أعادُوا نَشْرَ الرسوم ثانِيَةً قَبْلَ أشْهُرٍ يَسِيرَة!.

وَعْنْدي أنَّ هذه الحَوادِثَ وأمثالَها وإنْ كانت تُؤرِّقُ الأَجْفانَ وتَبْعَثُ الأحْزانَ؛ إلاّ أنّها لَيْسَتْ المرَضَ العُضالَ!؛ لكنَّهُ العَرَضُ الأكْبَرُ الذي يُنَبِّئُ عَنْ عُمْقِ تَغَلْغُلِ الأدْواءِ في جَسَدِ أمَّتِنا؛ وعن الذي أصابَ الجَسدَ والروحَ مَعاً!.

ولا بُدُّ أن يَكُون هذا مُثِيراً للعَزائم؛ ومُحَرِّكاً للهِمَم؛ ومُنَبِّهاً للعُقُول؛ ومِنْظاراً للبَصائر؛ ومِسْباراً للحَقائق، فلا جَرَمَ أنْ نَبْعَثَ النذيرَ تِلْوَ النَّذير؛ وأنْ نَفْزَعَ إلى اعْتِبارِ حاضِرنا بِماضِينا؛ لِنَنْظُرَ علَى أَيَّةِ أرْضٍ نَقِفُ؛ وعلى أيِّ أساسٍ نَعْتَمد؟!،وَإنَّها واللهِ الحَرْبُ!؛ ولَيْسَ يَصْلُحُ لَها إلاَّ الرجُلُ المَكِيثُ، وإنهُّ لنَبأٌ لو تَعْلَمُونَ عَظيم.

نَحْنُ لا نُرِيدُ أنْ نُخَلِّيَ المَيْدَانَ لِعَدُوِّنا أَمامَ هذهِ الحَمْلَةِ الصليبِيَّةِ المُنْكَرَة؛ وأمامَ ما تتَعَرَّضُ لَهُ أُمَّتُنا مِن الهَجَمات؛ نَعَمْ...

لكنّنا لا نُرِيدُ أنْ نَكَثِّرَ عَلَيْنا الأعْداءَ والخُصُومَ مِنْ جِهَةٍ...

ولا أنْ نَتْرُكَ خُطُوطَنا وفِئَتَنا مِنْ وَرائِنا خِلْواً لِعَدُوِّنا يَعَيثُ ما شاءَ بإفْسادِ الأُصُولِ والمَبادِئِ والقِيَمِ؛ حتّى نُعِيدَها أُحُداً ثانِيَةً مِنْ جِهَةٍ أخْرى...

ولا أنْ نُهْمِلَ اسْتِمالَةَ عامَّةِ المُسْلِمِينَ فضلاً عَنْ خاصَّتِهم وعُلَمائِهم إلَى صَفّنا ما وَسِعَنا ذلكَ وما اسْتَطَعْنا إلَيْهِ سَبِيلا...

ولا أنْ نَدَعَ الحَلَّ والعَقْدَ وَدِفَّةَ التوْجِيهِ بِيَدِ مَنْ لا يُحْسَنُ حتَّى إذا ما أَخَذَ بِنا يَمْنَةً ويَسْرَةً؛ قلنا: قَضاءٌ وقَدَر!!...

ولا أنْ تَسْتَخِفَّنا الحَماسَةُ فِي المَيْدانِ فَنُضَيِّعَ سَلامَةَ الرأْيَ وحُسْنَ التدبِيرِ وَنَرْكَبَ مِنَ الأُمُورِ ما لا نَجِدُ مِنْهُ مَخْرَجاً!؛ وإنّما الرأْيُ فِي إِحْكَامِ المَصْدَرِ قَبْلَ اخْتِيارِ المَوْرِد...

وما لَمْ نَرْعَ ذلكَ حَقَّ رِعايَتِهِ طالَ عَلَيْنا الطريقُ؛ وتَفَرَّقَتْ بنا السبُل؛ وتَضَعْضَعَتِ الهِمَمُ، وما رُبَّكَ بِظَلامٍ للعَبِيد.

هذه بَعْضُ الخواطِرِ قَدمَّتُها بَيْنَ يَدَي هذه المُسامَرات، **أرَدتُ بِها بَسْطَ العُذْرِ بَيْنَ يَدَي النَّهْجِ الذي سَلَكْتُهُ في كِتابَتها**؛ وَوَدِدْتُ لو أنَّ الناظِرَ فِيها لَمْ يَعْجَلْ بالحُكْمِ عَلَيْها حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى آخِرِها؛ فإنها تَتَكَشَّفُ له إن شاءَ اللهُ عَن الذي قَصَدتُهُ مِنْها؛ فإنّني رُبما سَلَكْتُ بالحديثِ وادِياً لأتوصَّلَ بِهِ إلى آخر؛ حيثُ تَكُونُ النفْسُ أرْغَبَ فِي الأولِ وأكْثَرَ بهِ تَعَلُّقاً؛ كَمَنْ يُعْطِي المَرِيضَ الدواءَ بِما يُسِيغُهُ بِهِ مِنْ عَسَلٍ ونَحْوِهِ، ورُبَّما جارَيْتُ القارِئَ والسامِعَ فِيما أَلِفَهُ واعْتادَهُ إعْلاماً مِنِّي لهُ باطِّلاعِي عَلَيْهِ وأنّنِي حِينَ أعْطِفُ عَلَيْهِ بِما يَنْقُضُهُ ويُبْطِلُهُ لَسْتُ جاهِلاً بِهِ ولا غافِلاً عَنْهُ، وغيرِ ذلكِ مِنَ المَقاصِدِ التي لا تخْفَى على العاقِلِ إنْ شاءَ اللهُ.

وصلى اللهُ على مُحَمّدٍ وعلى آلهِ وصَحْبَهِ وسلم.

وبالله وحدهُ التوفيق.

كانَ الله له

كتبَهُ: أبو الوليد الغزيُّ الأنصاري

....
....